2023 لبنانيًا

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

مجلس النواب يطوي العام 2023 غنّام: 6 جلسات و18 قانونًا

طوى المجلس النيابي العام 2023 من دون ان يتمكن من انجاز المهمة الرئيسية الموكلة اليه وهي انتخاب رئيس الجمهورية، كما ان العام 2023 ربما كان من اكثر السنوات التي كان فيها نشاط مجلس النواب اقل من سابقاتها، لكن ذلك لم يلغ أن المجلس ودع العام 2023 بجلسة إنعقدت في 14 و15 كانون الاول الماضي وصدقت 13 قانوناً كان من بينها نظام التقاعد والحماية الاجتماعية والصندوق السيادي والطاقة المتجددة، والاهم انها عالجت تفادي امكان الفراغ في قيادة الجيش والمؤسسات الامنية الاخرى، حيث تم تأجيل تسريح العماد جوزف عون لمدة سنة وكذلك كل من المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان والمدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري

في مقدم الاسباب الانقسام الذي تعاني منه البلاد بسبب الشغور في سدة رئاسة الجمهورية وعدم التوافق على انتخاب رئيس للبلاد منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون.

الاطلالة على دور المجلس النيابي وموقعه في الحياة السياسية، قد يتطلب اكثر من موضوع نظرا الى دوره المحوري والمركزي عبر النظام السياسي القائم. فهو الذي يعبّر عن الارادة الشعبية، وتعود اليه صلاحية انتخاب رئيس الجمهورية، وتختار غالبيته الرئيس المكلف تأليف الحكومة باستشارات نيابية ملزمة يجريها رئيس الجمهورية وتنتهي بتسميته الرئيس المكلف، ويمنح الثقة او حجبها عن الحكومة، وغير ذلك من المهام التي سنحاول التعرف عليها، الى جانب تقييم العام 2023 برلمانيا عبر الحوار الذي اجرته "الامن العام" مع المدير العام للجلسات واللجان في مجلس النواب الدكتور رياض غنام.

■ كيف يمكن تقييم العام 2023 برلمانيا؟

□ اذا استثنينا نشاط رئيس مجلس النواب في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة وما استقبل من مسؤولين عرب واجانب وشخصيات لبنانية تناولت مختلف الشؤون اللبنانية والعربية وخصوصا لجهة متابعة موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية وملء الشغور في مركز الرئاسة الاولى، فان نشاط المجلس النيابي على صعيد اللجان النيابية والهيئة العامة كان اقل من نشاطه في السنوات السابقة، وذلك بسبب الوضع السياسي العام في البلاد والناتج من الشغور في سدة الرئاسة الاولى وتحول الحكومة الى حكومة تصريف اعمال، مع ما يترتب عن ذلك من اشكاليات واجتهادات حول مقاطعة اعمال المجلس من البعض وحصرية التشريع في الامور الضرورية في ظل حكومة غير مكتملة الصلاحيات.

■ ما هي اهم المحطات والاعمال التي قام بها مجلس النواب خلال هذا العام؟

□ بسبب الشغور في منصب رئاسة الجمهورية وتحول الحكومة الى حكومة تصريف اعمال، اقتصر عمل المجلس النيابي خلال العام 2023 على انعقاد 6 جلسات نيابية فقط، منها ثلاث جلسات كانت مخصصة للتشريع اقر فيها المجلس 18 قانونا. كما عقد المجلس جلسة واحدة لانتخاب اللجان النيابية وهي التي تنعقد سنويا يوم الثلثاء الذي يلي الخامس عشر من تشرين الاول، اي مع بداية العقد الثاني لمجلس النواب. كذلك عقد المجلس جلستين لانتخاب رئيس الجمهورية اقتصرتا على الدورة الاولى ثم رفعتا بسبب فقدان النصاب القانوني. هاتان الجلستان في العام 2023 كانتا استكمالا لـ11 جلسة عقدت عام 2022 وكانت مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ولم تصل الى نتيجة بسبب عدم توفرالنصاب القانوني للدورة الثانية من تلك الجلسات.

■ ما هي اهمية العمل البرلماني وكيف يمكن ان يترجم؟

□ يعتبر المجلس النيابي الممثل الحقيقي للشعب اللبناني، وهو مصدر السلطات كما انه يمثل حجر الزاوية في انتظام عمل المؤسسات الدستورية والقانونية، وعليه واجب كبير شرعي واخلاقي تجاه من يمثل، لذا يجب عليه ان يتمم كل الموجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، بدءا من انتخاب رئيس للجمهورية عملا باحكام المادة 49 من الدستور التي تقول: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الاولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي". كذلك على عاتق مجلس النواب، اجراء استشارات نيابية ملزمة لاختيار رئيس للحكومة واعطاء الثقة لها عند تشكيلها، اضافة الى جملة من المهام والصلاحيات التي نص عليها الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب.

■ ما هي العقبات التي واجهت العمل في البرلمان في ظل الازمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان؟

□ طالت الازمة الاقتصادية جميع شرائح الشعب اللبناني، كما طالت جميع المعنيين بالشأن العام وخصوصا مجلس النواب وما يتعلق بالموازنة العامة، كونه المعني بدرسها واقرارها بعد احالتها من مجلس الوزراء. كما ان انعدام المعايير بين موازنات ما قبل العام 2019 و2023 والفروقات الكبيرة في الارقام نتيجة تقلبات سعر صرف الدولار وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية اكثر من ستين ضعفا، وضع مجلس النواب امام امرين: اما ان يرد اي موازنة تحال اليه لعدم امكان تطبيقها فعليا، واما ان يقرها شكليا حتى لا يتحمل مسؤولية عدم اقرارها، وبالتالي تصبح المسؤولية سياسية وتتحملها الحكومة. وفي كلا الحالتين، يبقى المواطن اللبناني من يتحمل ويعاني من الازمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، لكن ذلك لم يمنع ان النواب والمجلس تحديدا قد عانى من الازمة وانعكاساتها على دوره وانتاجيته على مختلف الصعد، فلا يمكن ان تفرض مثلا على الموظفين في ظل الازمة الحضور يوميا كما هو حاصل في العديد من الوزارات والادارات، كما انه لا يمكن تأمين المحروقات مثلا لمدة تتجاوزعدد ساعات معينة في اليوم لتأمين الكهرباء والحاجات الاخرى. وبالتالي، كل ذلك انعكس على انتاجية المجلس، فلم تعد تجتمع مثلا

المدير العام للجلسات واللجان في مجلس النواب الدكتور رياض غنام.

> الشغور الرئاسي شل عمل مجلس النواب

اللجان في فترات بعد الظهر كما كان يحصل سابقا عند اللزوم والضرورة، فيما تقتصر اجتماعات اللجان في الفترات الصباحية وغير ذلك من الامور التي، انعكست سلبا بلا شك على دور المجلس وانتاجيته، الى جانب الازمة السياسية.

■ كيف واكب البرلمان العدوان الصهيوني على غزة وانعكاسه على الجنوب اللبناني؟

□ ترافق العدوان الاسرائيلي على غزة وتمدده نحو جنوب لبنان، مع استمرارالشغور في سدة رئاسة الجمهورية، ولم يتح للمجلس ان يعقد اي جلسة نيابية في هذا الخصوص، لكن ذلك لم يمنع رئاستي المجلس النيابي والحكومة من مواكبة هذا العدوان وادانته، وذلك عبر الاتصالات بين القوى السياسية المحلية والدولية. ويسجل لرئيس مجلس النواب سلسلة من الاتصالات المكثفة مع الموفدين الدوليين لايقاف التحديات على لبنان وخصوصا على الجنوب، حيث لم تسلم قراه وبلداته من الاعتداءات التي ذهب ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين والعسكريين من عناصر الجيش اللبناني، فضلا عن الاضرار المادية التي لحقت بالمنازل والممتلكات والمواسم الزراعية، حيث عمدت قوات الاحتلال الى استخدام القنابل الحارقة التي اتت على آلاف الاشجار. كما يسجل لرئيس مجلس النواب التحرك على المستوى البرلماني الدولي والعربي من خلال الرسائل والاتصالات، من اجل وضع حد للعدوانية الصهيونية في لبنان وفلسطين.

■ هل يمكن ان تشرح لنا الالية التي يعمل وفقها البرلمان؟

□ لا شك في ان هذه الالية حددها الدستور في الدرجة الاولى، ثم النظام الداخلي لمجلس النواب. فالنظام البرلماني في لبنان، شهد في مسيرته الطويلة منذ العام 1922، تاريخ المباشرة في وضع اول نظام داخلي للحياة التمثيلية اللبنانية، العديد من الانظمة الداخلية للمجلس النيابي، فضلا عن التعديلات التي طرأت عليها بفعل تطور الحياة النيابية لجهة زيادة عدد النواب او انقاصهم، ام لجهة عدد اللجان النيابية، فضلا عن توجهات كل رئيس مجلس، بوضع النظام الداخلي الذي يرتاح اليه، مما اغنى الية العمل التشريعي للبرلمان وجعلها تستقرعلى ما هي عليه الان. لقد حصر الدستور اللبناني صلاحيات النائب بالعديد من الاختصاصات، فنصت احكامه على اختصاصات تأسيسية ومالية وانتخابية وسياسية وتشريعية وقضائية، وكلها يمارسها النائب بصفته ممثلا للشعب اللبناني، اي الامة جمعاء. ويشكل النظام الداخلي لمجلس النواب مجموعة القواعد والنصوص التي يسير عليها المجلس بهدف تنظيم ◄

دقائق العمل فيه، وهو يوفر الحرية للنواب للمناقشة والتقرير في اجواء من النظام والهدوء، وتعتبر هيئة مكتب مجلس النواب الجهاز الاداري والتنفيذي للمجلس والتي حددت المادة 44 من الدستور كيفية تشكيلها وانتخابها عند بدء ولاية المجلس، وكذلك عند افتتاح عقد تشرين الاول من كل عام بالنسبة لانتخاب اميني السر والمفوضين الثلاثة، وهناك طبعا صلاحيات محددة في النظام الداخلي لهيئة المكتب مجتمعة، وكذلك لكل فرد فيها من الرئيس الى نائب الرئيس وبقية الاعضاء. هناك ايضا اللجان النيابية ودورها المعروف والمحدد في النظام والتي يبلغ عددها 16 لجنة، لكن ربما ما لا يعرفه الناس هو الالية الداخلية لمجلس النواب المؤلفة من الامانة العامة للمجلس المؤلفة من امين عام المجلس، المديرية العامة للشؤون الادارية والمالية، المديرية العامة لشؤون الرئاسة، المديرية العامة للجلسات واللجان (اتولاها منذ 25 سنة)، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، المديرية العامة للشؤون الخارجية، المفتشية العامة، مراقبة عقد النفقات، المصلحة الادارية المشتركة ومصلحة المعلوماتية. هناك ايضا عدد من المصالح والدوائر وامناء سر اللجان مع مساعديهم، كما يمكن للجان الاساسية ان تشكل لجانا فرعية لانجاز عملها في درس الاقتراحات ومشاريع القوانين. وثمة الية لا يسمح المجال بشرحها حول كيفية درس مشاريع القوانين المحالة من الحكومة والاقتراحات المقدمة من النواب، والمراحل التي تسلكها منذ تقديم الاقتراح لدى قلم المجلس او وصول اي مشروع من قبل الحكومة، واحالته الى اللجان المعنية والمختصة، وصولا الى الهيئة العامة واقرارالقانون ليصبح نافذا. هذه الدورة متكاملة ولا بد منها لكي تكتمل العملية التشريعية بكل فصولها ويكون المجلس النيابي يقوم بمهمته التشريعية، الى جانب مهامه الاخرى الرقابية والانتخابية وغيرها. هكذا يمكن اختصار الية عمل مجلس النواب، علما ان هناك الكثير والمزيد عن دور المؤسسة الدستورية الام التي نأمل في ان تقوم بما هو مطلوب منها من اجل انقاذ البلد من محنه ومشاكله المتعددة على اكثر من صعيد.

■ ماذا تأمل من العام 2024 برلمانيا؟

□ يأمل اللبنانيون في مطلع العام 2024 ان يتم انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة على قدر من المسؤولية، فلا ينزلق المسؤولون في النكايات السياسية من خلال وضع الشروط المستحيلة التي تؤزم الوضع سياسيا واقتصاديا، وبالتالي وضع خطة صحيحة لمعالجة الوضع المالي التي يمكن من خلالها اخراج لبنان من ازمته الاقتصادية، وتطبيق اتفاق الطائف بكل مندرجاته خصوصا لجهة تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية وتحقيق الاصلاحات على المستويات كافة، واعداد قانون انتخابي حديث وعصري يتناسب مع طموحات الشباب الذين يجب ان ينالوا شرف المشاركة في العملية الانتخابية عبر تعديل سن الاقتراع وتخفيضه من 21 الى 18 سنة اسوة بالعديد من دول العالم. كذلك نأمل في ان يكون العام الجديد محطة لانتهاء الصراعات، خصوصا على المستوى الداخلي، وان تتوافق القوى السياسية على ايجاد الحلول للازمات السياسية منها والمالية والاقتصادية، لكي نحصن ساحتنا الداخلية في مواجهة الخطر والعدوان الصهيوني، الذي يتربص بنا. كذلك نأمل في ان يحمل العام الجديد تباشير اقتصادية ومالية على صعيد التنقيب عن النفط والغاز وكل ما فيه خير للبنان واللبنانيين. اما برلمانيا، فان الامل كبير في ان تعود الحركة والحياة الدستورية والقانونية الى طبيعتها المعهودة في البرلمان، على كل المستويات وليس فقط على صعيد اجتماعات اللجان كما هي الحال الان. فنحن عاصرنا حركة البرلمان التي لا تهدأ وكيف كان يتحول الى خلية نحل على المستوى التشريعي، وعلى صعيد عقد الجلسات التشريعية والرقابية ومناقشة واقرار الموازنة، وكيف كنا نسهر حتى منتصف الليل لكي ينهي المجلس جلسة مناقشة واقرار الموازنة، وكذلك جلسات مناقشة البيان الوزاري ومنح الثقة للحكومة، حيث كانت الحياة النيابية في حركة دائمة لا تهدأ. هذا هو لبنان الذي نريده ونتمنى ان يعود ليلعب الدور الرائد والمتميز في المنطقة على مختلف المستويات، وفي مقدمها الحياة البرلمانية التي كانت وما زالت رغم كل ما حصل، يضرب بها المثل كابرز ميزات لبنان الحرية والديموقراطية والنظام البرلماني وخصائصه.